الاقتصاد الاجتماعي

الوحدة السادسة

علم السلوك وتطبيقاته في منظمات الاقتصاد الاجتماعي

د. عبدالقيوم بن عبد العزيز الهندي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الحصيلة المعرفية والمهارية المستهدفة من الوحدة

بنهاية هذه الوحدة، يتوقع من المتدرب أن يكون قادرًا على:

1. استيعاب الأسس المفاهيمية لعلم السلوك والرؤى السلوكية والاقتصاد السلوكي، وتمييز مجالات استخدامها في سياق منظمات الاقتصاد الاجتماعي.

2. تحليل أنماط اتخاذ القرار داخل منظمات الاقتصاد الاجتماعي في ضوء المحددات السلوكية والبيئية المؤثرة في الأفراد والمؤسسات.

3. تفسير دور الرؤى السلوكية في تحسين تصميم السياسات والبرامج والاستراتيجيات ذات الأثر الاجتماعي.

4. توظيف المصطلحات والأدوات السلوكية في تشخيص التحديات التنظيمية والتشغيلية التي تواجه منظمات القطاع غير الربحي.

مبررات ودوافع الاهتمام بعلم السلوك

يأتي إدراج علم السلوك ضمن الزمالة المهنية في الاقتصاد الاجتماعي استجابةً لتحولات عميقة في فهم القرار، وإدارة الأثر، وتصميم التدخلات التنموية داخل المنظمات ذات البعد الاجتماعي.

1. طبيعة منظمات الاقتصاد الاجتماعي تقوم على قرارات بشرية معقدة تتأثر بالسياق، والدوافع، والتصورات، وهو ما يتيحه علم السلوك من أطر تفسير وتحليل.
2. محدودية الموارد في هذا القطاع تبرز الحاجة إلى أدوات منخفضة التكلفة عالية الأثر، وهي سمة مركزية في التطبيقات السلوكية.
3. تصميم البرامج والسياسات الاجتماعية يتطلب فهمًا أدق لاستجابات المستفيدين، والمتطوعين، والمانحين، بما يعزّز فعالية التدخلات.
4. تحسين جودة اتخاذ القرار المؤسسي يتطلب تجاوز الافتراضات العقلانية المجردة نحو فهم واقعي للسلوك التنظيمي.
5. تنامي الاهتمام الدولي بتوظيف الرؤى السلوكية في التنمية والسياسات العامة يفرض تأهيل قيادات الاقتصاد الاجتماعي للتفاعل مع هذا التوجه المعرفي والتطبيقي.

مفهوم المصطلحات الرئيسة

تتداخل مفاهيم علم السلوك والرؤى السلوكية والاقتصاد السلوكي ضمن حقل معرفي واحد، مع تمايز في نطاق التحليل، ومستوى التطبيق، ووظيفة كل مفهوم.

1. **علم السلوك**
حقل معر في متعدد التخصصات يدرس أنماط السلوك الإنساني الفردي والجماعي، والعوامل النفسية والاجتماعية والسياقية المؤثرة فيه، مع التركيز على السلوك الفعلي في الواقع العملي.

2. **الرؤى السلوكية**
منهج تطبيقي يوظف مخرجات علم السلوك في تصميم السياسات، والبرامج، والخدمات، وبيئات الاختيار، بما يسهم في تحسين النتائج دون تغيير جوهري في الحوافز أو الإلزامات.

3. **الاقتصاد السلوكي**
فرع من علم الاقتصاد يدمج التحليل الاقتصادي مع مفاهيم سلوكية لفهم كيفية اتخاذ القرارات الاقتصادية في ظل التحيزات، وحدود العقلانية، وعدم اكتمال المعلومات.

مبررات نشأة الاقتصاد السلوكي

جاءت نشأة الاقتصاد السلوكي بوصفه مسارًا معرفيًا جديدًا استجابةً لفجوات تراكمت في قدرة النظرية الاقتصادية التقليدية على مقاربة السلوك الاقتصادي في الواقع.

1. **إخفاق وظيفة التحليل**
افتراض الفاعل الاقتصادي العقلاني، الكامل المعلومات، المستقر التفضيلات، أضعف قدرة التحليل التقليدي على توصيف قرارات الأفراد والمؤسسات في البيئات الحقيقية.

2. **قصور وظيفة التنبؤ**
تكرار الانحراف بين التنبؤات النظرية والنتائج الفعلية في الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والاستجابة للسياسات، كشف محدودية النماذج التقليدية في التنبؤ السلوكي.

3. **ضعف وظيفة التفسير**
عجز التفسير التقليدي عن توضيح ظواهر مثل التردد، والمبالغة في المخاطر، والانحياز للوضع القائم، والسلوك غير المتسق زمنيًا، أظهر الحاجة إلى أدوات تفسير أعمق.

4. **تجاهل الأبعاد النفسية والسياقية**
إقصاء العوامل النفسية، والاجتماعية، والسياقية من التحليل الاقتصادي حدّ من فهم دوافع القرار خارج منطق المنفعة المجردة.

أبرز الفروقات بين النظرية السائدة والاقتصاد السلوكي

1. **تصور الفاعل الاقتصادي**
التقليدية تنطلق من فاعل يتخذ قراراته وفق حسابات منفعة مستقرة، بينما الاقتصاد السلوكي يتعامل مع فاعل يتأثر بالتحيزات المعرفية والعوامل السياقية.

2. **طبيعة اتخاذ القرار**
في النظرية التقليدية يُفهم القرار بوصفه نتيجة حساب عقلاني متكامل، وفي الاقتصاد السلوكي يُنظر إليه باعتباره عملية متأثرة بالحدود المعرفية والتفاعل مع البيئة.

3. **منهجية التحليل**
التحليل التقليدي يعتمد نماذج تجريدية عالية التبسيط، في حين يعتمد الاقتصاد السلوكي على الملاحظة التجريبية والسلوك الفعلي في الواقع.

أبرز الفروقات بين النظرية السائدة والاقتصاد السلوكي

4. **وظائف التنبؤ والتفسير**
التقليدية تبني توقعاتها على استقرار التفضيلات، بينما الاقتصاد السلوكي يفسر التغيرات والانحرافات في السلوك عبر الزمن والسياق.

5. **موقع السياسات العامة**
في الإطار التقليدي تُصمم السياسات عبر الحوافز والأسعار، أما الاقتصاد السلوكي فيضيف تصميم بيئات الاختيار والتدخلات السلوكية لتحسين النتائج.

6. **القيمة التطبيقية**
تركز النظرية التقليدية على الاتساق النظري، بينما يركز الاقتصاد السلوكي على تحسين فاعلية القرارات والسياسات في البيئات الحقيقية.

لمحة عن النشأة وأبرز المساهمين

جاءت نشأة الاقتصاد السلوكي بوصفه مسارًا معرفيًا جديدًا استجابةً لفجوات تراكمت في قدرة النظرية الاقتصادية التقليدية على مقاربة السلوك الاقتصادي في الواقع.

1. **الجذور الأولى**
بدأت الإرهاصات المبكرة مع نقد افتراض العقلانية الكاملة، وبرز مفهوم العقلانية المحدودة في أعمال هربرت سايمون، الذي أشار إلى قيود المعرفة والقدرة الحسابية في القرار الاقتصادي.

2. **التحول المعرفي في علم النفس**
أسهمت أبحاث علم النفس المعرفي في تفسير أنماط القرار، ولا سيما أعمال دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي حول التحيزات والاستدلالات الذهنية.

3. **بلورة الإطار الاقتصادي**
جرى إدماج هذه الرؤى في التحليل الاقتصادي على نحو منهجي مع أعمال ريتشارد ثالر، الذي نقل المفاهيم السلوكية إلى قضايا الاستهلاك، والادخار، والسياسات العامة.

4. **الانتقال إلى السياسات والتطبيق**
اتسع نطاق الاقتصاد السلوكي من التحليل النظري إلى تصميم السياسات والتدخلات، مع تنامي الاهتمام المؤسسي بتطبيق الرؤى السلوكية في مجالات التنمية والحوكمة.

الحاصلون على جائزة نوبل في الاقتصاد تقديرًا لإسهاماتهم في الاقتصاد السلوكي

هربرت سايمون(1978)
تقديرًا لإسهامه في تطوير مفهوم العقلانية المحدودة وتحليل عمليات اتخاذ القرار داخل المنظمات.

دانيال كانيمان(2002)
تقديرًا لإدماجه التحليل النفسي في علم الاقتصاد، وبيانه أثر التحيزات والاستدلالات الذهنية في القرار الاقتصادي، بالشراكة البحثية مع آموس تفيرسكي.

ريتشارد ثالر(2017)
تقديرًا لإسهاماته في تطوير الاقتصاد السلوكي التطبيقي، ولا سيما في مجالات الادخار، والاستهلاك، وتصميم السياسات العامة.

بات لاقتصاد السلوكي مسارًا علميًا أصيلًا أسهم في إعادة توجيه التحليل الاقتصادي نحو فهم أدق للسلوك الفعلي وصناعة السياسات.

تبنّي المنظمات التنموية الدولية للاقتصاد السلوكي في السياسات التنموية

- **منظومة الأمم المتحدة**
اعتمدت الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة الرؤى السلوكية في تصميم البرامج التنموية وتحسين الامتثال وتغيير السلوكيات ذات الصلة بالصحة، والتعليم، والاستدامة، من خلال وحدات مخصّصة للتجريب والتقييم.

- **مجموعة البنك الدولي**
وظّفت مجموعة البنك الدولي الاقتصاد السلوكي في سياسات الحد من الفقر، وتحسين الاستهداف، ورفع فاعلية الخدمات العامة، مع اعتماد التجارب الميدانية والتقييم السببي للأثر.

- **صندوق النقد الدولي**
أدرج صندوق النقد الدولي الرؤى السلوكية في تحليل الامتثال الضريبي، والتواصل مع الجمهور، وتصميم الإصلاحات الاقتصادية، بما يعزز استجابة الأفراد للسياسات الكلية.

- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**
قادت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تطوير الأطر الإرشادية لتطبيق الرؤى السلوكية في السياسات العامة، وبناء القدرات الحكومية، وتبادل الممارسات بين الدول الأعضاء.

تطبيقات الاقتصاد السلوكي في المملكة العربية السعودية

شهدت المملكة العربية السعودية توسعًا منهجيًا في تبنّي الاقتصاد السلوكي ضمن منظومة السياسات العامة، في انسجام واضح مع مستهدفات التحول التنموي، وبما يعكس انتقال هذا الحقل من إطار بحثي إلى ممارسة مؤسسية.

- اتساع نطاق الوحدات السلوكية الحكومية وتنوع تبعيتها المؤسسية، بما يشمل التخطيط، والصحة، والموارد البشرية، والإسكان، والبيئة، والثقافة، مع تصدّر المملكة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد الوحدات المتخصصة.
- اعتماد الرؤى السلوكية أداةً لتحسين تصميم السياسات، ورفع كفاءة التدخلات، وتعزيز الامتثال والاستجابة المجتمعية، في قضايا ذات أولوية تنموية.
- ترسيخ التعاون الدولي في مجال السياسات السلوكية، ومن ذلك مذكرة التفاهم مع **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، بما يعزز نقل الخبرات وبناء القدرات الوطنية.
- الدور البحثي والتطبيقي المتقدم لمؤسسات وطنية، وفي مقدمتها **كاسبارك**، في تطوير أدوات التحليل السلوكي، وإجراء التجارب الميدانية، وإتاحة النماذج مفتوحة المصدر.
- توظيف التدخلات السلوكية ميدانيًا في قطاعات مثل الطاقة والسكن، وإثبات قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة بأدوات منخفضة التكلفة، مع آثار بيئية واقتصادية قابلة للقياس.

الانفتاح الإقليمي على الاقتصاد السلوكي في دول مجلس التعاون الخليجي

يعكس المشهد الخليجي توجهًا متصاعدًا نحو إدماج الاقتصاد السلوكي في صناعة السياسات العامة، مع تباين في النطاق المؤسسي ودرجات التفعيل بين الدول.

- إنشاء وحدات ومراكز متخصصة في الاقتصاد السلوكي ضمن هياكل حكومية رسمية في دول مجلس التعاون، بما يشير إلى انتقال هذا الحقل من الاهتمام الأكاديمي إلى الممارسة المؤسسية.
- تنوع مجالات التطبيق إقليميًا ليشمل الصحة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية، والسياسات الاقتصادية، والتخطيط، بما يعكس قابلية الاقتصاد السلوكي للتكييف مع أولويات تنموية مختلفة.
- بروز المملكة العربية السعودية بوصفها القاطرة الإقليمية في عدد الوحدات وتنوع اختصاصاتها، مقارنة بتجارب ناشئة في الكويت وقطر والإمارات وسلطنة عُمان.
- وجود توجه خليجي مشترك نحو تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تصميم التدخلات السلوكية وتقييم السياسات.
- تشكّل هذه التجارب الإقليمية قاعدة معرفية وتطبيقية داعمة لتطوير سياسات تنموية أكثر استجابة للسلوك الفعلي للأفراد والمؤسسات.

التعريف بنهج الرؤى السلوكية

يمثل نهج الرؤى السلوكية إطارًا تطبيقيًا يعيد فهم السلوك الإنساني في سياق صنع القرار والسياسات العامة على أساس ما يفعله الناس في الواقع.

ملامح التعريف

1. نهج تطبيقي يوظّف الأدلة المستمدة من دراسة السلوك البشري لمعالجة مشكلات عملية في السياسات، والبرامج، والخدمات.
2. ينطلق من وصف واقعي للسلوك، يركّز على الدوافع الفعلية والأنماط الاعتيادية، لا على الافتراضات النظرية المجردة.
3. يقوم على أن جزءًا معتبرًا من السلوك غير واعٍ، ويتأثر بالسياق، وبيئة الاختيار، وطريقة عرض البدائل.
4. يعتمد مفهوم الاختصارات الذهنية والقواعد السلوكية البسيطة في تفسير القرارات اليومية.
5. يركّز على السلوك الملاحظ فعليًا بدل الاكتفاء بالمواقف المعلنة أو النوايا المصرّح بها.
6. يهدف إلى تصميم أو إعادة تصميم السياسات والتدخلات بما يحقق نتائج أكثر فاعلية وكفاءة، اعتمادًا على فهم أدق للسلوك.

نهج الرؤى السلوكية يجمع بين التحليل السلوكي والتطبيق العملي، ويوجه صانعي السياسات والمنظمات نحو حلول أكثر التصاقًا بالواقع وأقرب لتحقيق الأثر.

ما الذي يقدّمه نهج الرؤى السلوكية؟

يقدّم نهج الرؤى السلوكية إطارًا عمليًا يعيد توجيه أدوات السياسات العامة من منطق الافتراضات النظرية إلى منطق السلوك الفعلي في الواقع.

1. **إعادة توظيف المعلومات**
ينقل التركيز من مجرد إخبار الأفراد بما ينبغي فعله إلى تصميم معلومات تساعدهم على تحويل التوجيهات إلى أفعال، عبر بناء عادات وقواعد سلوكية عملية تتلاءم مع السلوك اليومي.

2. **تعظيم أثر الحوافز**
لا يقتصر على تغيير الأسعار أو التكاليف، بل يعيد هيكلة الحوافز بما يؤثر في سلوك المنتجين والمصممين للخدمات، ويقود إلى نتائج أوسع وأقل عبئًا على الأفراد.

3. **تحسين فاعلية التشريعات**
يعيد النظر في كيفية صياغة القوانين وتطبيقها، مع التركيز على طريقة عرض الخيارات والمعلومات بما ينسجم مع آليات اتخاذ القرار السريع والحدسي.

ما الذي يقدّمه نهج الرؤى السلوكية؟

تهدف هذه الخطوة إلى فهم السلوكيات الفعلية التي تُنتج النتيجة المستهدفة، عبر تحليل ما يحدث عمليًا قبل وأثناء وبعد لحظة اتخاذ القرار.

4. **الانتقال من النوايا إلى السلوك**
يركّز على ما يفعله الناس فعليًا بدل الاكتفاء بالمواقف المعلنة أو النوايا المصرّح بها، اعتمادًا على الملاحظة المباشرة والقياس الواقعي.

5. **تصميم سياسات أكثر واقعية**
يوفّر فهمًا أدق للعوامل السياقية والبيئية المؤثرة في القرار، بما يوجّه صانعي السياسات نحو تدخلات أكثر كفاءة وأقرب لتحقيق الأثر المنشود.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الارتساء

- **المفهوم** :الاعتماد المفرط على معلومة أولية عند اتخاذ القرار.
- **مثال تطبيقي** :تثبيت تقدير أولي لتكلفة برنامج وبناء الموازنة عليه دون مراجعة لاحقة.
- **المخاطر** :تشويه التقديرات المالية، ضعف كفاءة توزيع الموارد.
- **آلية التحوط** :إعداد تقديرات مستقلة متعددة، ومراجعة الافتراضات الأساسية دوريًا.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز التأكيد

- **المفهوم** :تفضيل المعلومات التي تدعم القناعات المسبقة وتجاهل غيرها.
- **مثال تطبيقي** :تفسير نتائج تقييم البرامج بما ينسجم مع تصور مسبق عن النجاح.
- **المخاطر** :إضعاف التعلم المؤسسي، استمرار ممارسات غير فعّالة.
- **آلية التحوط** :إشراك مراجعين مستقلين، وإلزام الفرق بتحليل البيانات المخالفة للتوقعات.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الإتاحة

- **المفهوم** :تقدير الأهمية أو الاحتمال بناءً على المعلومات الأكثر حضورًا ذهنيًا.
- **مثال تطبيقي** :توجيه التمويل لقضايا ذات تغطية إعلامية مكثفة.
- **المخاطر** :اختلال الأولويات التنموية.
- **آلية التحوط** :الاستناد إلى بيانات شاملة ودراسات احتياج منهجية.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز التمثيل

- **المفهوم** :تعميم الأحكام انطلاقًا من حالات محدودة.
- **مثال تطبيقي** :تعميم تجربة جمعية ناجحة على جميع المناطق.
- **المخاطر** :تدخلات غير ملائمة للسياقات المختلفة.
- **آلية التحوط** :تحليل السياق المحلي، وتقسيم المستفيدين إلى فئات دقيقة.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الوضع القائم

- **المفهوم** :تفضيل الإبقاء على الوضع الحالي وتجنّب التغيير.
- **مثال تطبيقي** :استمرار آلية دعم تقليدية رغم ضعف نتائجها.
- **المخاطر** :الجمود المؤسسي، ضياع فرص التحسين.
- **آلية التحوط** :مراجعات دورية إلزامية للبرامج والسياسات.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

النفور من الخسارة

- **المفهوم** :تضخيم الخسائر المحتملة مقارنة بالمكاسب المتوقعة.
- **مثال تطبيقي** :رفض تجربة نموذج تمويلي جديد خشية الفشل.
- **المخاطر** :تفويت فرص تطوير عالية الأثر.
- **آلية التحوط** :تنفيذ تجارب محدودة النطاق منخفضة المخاطر

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الثقة المفرطة/الزائدة

- **المفهوم** :المبالغة في تقدير دقة الأحكام والخبرات الذاتية.
- **مثال تطبيقي** :الاعتماد على خبرة داخلية دون اختبار أو بيانات.
- **المخاطر** :قرارات غير مدعومة بالأدلة.
- **آلية التحوط** :فرض اختبارات تجريبية ومؤشرات أداء موضوعية.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز القطيع

- **المفهوم** :تقليد قرارات منظمات أخرى دون تحليل مستقل.
- **مثال تطبيقي** :تبني مبادرة شائعة لمجرد انتشارها القطاعي.
- **المخاطر** :فقدان التميز المؤسسي.
- **آلية التحوط** :مواءمة القرارات مع الرسالة والسياق المحلي.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الأثر القريب

- **المفهوم** :تفضيل النتائج السريعة على الأثر طويل الأجل.
- **مثال تطبيقي** :التركيز على أنشطة ذات نتائج إعلامية فورية.
- **المخاطر** :ضعف الاستدامة التنموية.
- **آلية التحوط** :ربط القرارات بمؤشرات أثر بعيدة المدى.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الإدراك المتأخرة

- **المفهوم** :تفسير النتائج بعد وقوعها بوصفها متوقعة سلفًا.
- **مثال تطبيقي** :اعتبار إخفاق مشروع أمرًا بديهيًا بعد ظهوره دون وجود تحليل مخاطر سابق.
- **المخاطر** :ضعف التعلم المؤسسي، تكرار الأخطاء الاستراتيجية.
- **آلية التحوط** :توثيق الافتراضات قبل التنفيذ، وتطبيق مراجعات منهجية ما قبل القرار وما بعده.

التحيزات السلوكية المؤثرة في قرارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي

في سياق العمل المؤسسي لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي، يبرز عدد من التحيزات السلوكية ذات الأثر المباشر على جودة القرار، وكفاءة تخصيص الموارد، وفاعلية التدخلات التنموية.
وفيما يلي نماذج منها:

تحيز الوضع القائم

- **المفهوم** :تفضيل استمرار الأوضاع السائدة وتجنّب التغيير.
- **مثال تطبيقي** :الاستمرار في نموذج برامج تقليدي رغم تغيّر الاحتياجات المجتمعية.
- **المخاطر** :جمود الابتكار، تراجع الأثر التنموي.
- **آلية التحوط** :مراجعات دورية للنماذج التشغيلية، وتضمين مؤشرات تجديد وتطوير إلزامية.

وفقكم الله
وسدد خطاكم